شهد حشداً من الشركات المتطلعة للاستثمار في العراق

اقتصاديون: ضرورة توفير البيئة الملائمة لإنجاح ما تحقق في مؤتمر لندن

يتطلع المستثمرون في انحاء العالم إلى تعويض خسائرهم جراء الهزات الكبيرة في الاسواق العالمية الناتجة عن خسائر الرهن العقاري وازمة مصرف ليمان براذرز وخسائر شركة اندرسون للحسابات في الولايات المتحدة التي تزامنت جميعها مع هبوط الدولار الذي فقد نسبة غير متوقعة من قيمته مقابل اليورو..

بغداد / المدى

وفي العراق، بالرغم من مضي سنوات على الرهان الاستثماري، واجماع العالم على كون العراق بلدا مهيأ من الدرجة الاولى لذلك، فان خطوات الحكومة العراقية بهذا الاتجاه مازالت متعثرة، وبحاجة إلى المراجعة واعادة التامل بتركيز كبير..

وبعد انتهاء مؤتمر الاستثمار الدولي حول العراق الذي اقيم في لندن، راى اقتصاديون ان تعكف الجهات المعنية على توفير البيئة الملائمة والاجواء المطلوبة لانجاح ماتوصل اليه المؤتمر واعطاء الضمانات للشركات الراغبة في دخول السوق العراقية وتسهيل عملها.

يقول الدكتور علي المانع عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين : لانكر ان هناك تقدما ملحوظا في الترويج الاستثماري من قبل الدولة، لكننا في الوقت نفسه يجب ان لاننسى ان عدم تاثر القطاع المصرفي العراقي بالازمة المالية كان له الفضل الأعظم في ذيوع صيت العراق في الخارج وتسليط الاضواء عليها.

واضاف بالتاكيد اثرت الازمة على اسعار النفط، الا ان القطاع المصرفي الذي يبحث عنه المستثمرون للضمان لم يتاثر، وبذلك كان العراق من الدول التي تعد على اصابع اليد الواحدة بعيدا عن الازمة.

مؤكد ان الاستثمار هو الباب الوحيد الذي يمكن ان يعوض العراق عن انخفاض الموازنة.

وتابع ان تنوع فرص الإستثمار في قطاعات مختلفة من زراعة وصناعة وطاقة وتعدين ونقل وخدمات اقتصادية اخرى في العراق يجعل منه الافضل في المنطقة. واوضح المانع ان نجاح توصيات مؤتمر لندن يمكن ان تتحقق من خلال تسهيل اجراءات الاستثمار ومنح التسهيلات واعتماد سياسة النافذة الواحدة وحصول المستثمر على التراخيص والمميزات في اقصر وقت.مشددا على ان توفر العنصر البشري المؤهل والمدرب المحلي في كل مناطق الانتاج المتعددة عنصر مهم اخر في دفع عملية الاستثمار إلى امام.

من جانبه، طالب رافد حسون الباحث في مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية بتاسيس مؤسسات مالية ومصرفية متخصصة في مجالات الاستثمار.

وقال ان هذه المؤسسات يجب ان تكون إلى جانب المؤسسات المهنية وغير الرسمية العاملة في المجال الإقتصادي مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية وغيرها مع اعتماد سياسات اقتصادية ومالية تشجع الاستثمار وتشريعات تشكل الاساس القوي لقيام الاستثمارات الاجنبية وحمايتها. وتوقع ان يشهد العراق بعد انتهاء المؤتمر تدفقات استثمارية كبيرة في مختلف المجالات،منوها إلى انه بفضل العوامل الجاذبة التي من ابرزها الثروات الطبيعية الضخمة والموقع الاستراتيجي والجدوى الاقتصادية العالية للاستثمار، فان العراق سيكون محط انظار جميع الراغبين بالاستثمار خاصة الذين توقفت اعمالهم جراء تداعيات الازمة المالية العالمية. مشيراً إلى انها ستحدث تغييرا جذريا على النهضة التنموية في العراق. من جهتها طالبت ايناس حداوي التدريسية في كلية الادارة والاقتصاد بالتركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي بالدرجة الاولى.

وقالت ان تقليص عمل الحكومة في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها بشكل اكثر كفاءة مع تفعيل دورها في الميادين التي لايستطيع القطاع الخاص ولوجها بات امرا مطلوبا ومنها على وجه الخصوص الزراعة، حيث ان الزراعة مفتاح تطوير الاقتصاد وتعزيز الامن الغذائي. واضافت ان اعادة تاهيل مشاريع الري والبزل وصيانة التربة باعتبارها الاساس في رفع انتاجية الدونم الواحد من الاراضي الزراعية لاسيما في جنوب ووسط العراق تتطلب استثمارات سواء محلية كانت ام اجنبية. وطالبت حداوي الحكومة باعداد احصاءات عن الطاقة الاستيعابية للسوق العراقية ممثلة بحجم الطلب وتنبؤات العرض والاسعار والامكانات المتاحة واعطائها للشركات الراغبة بالاستثمار في القطاع الزراعي. مؤكدة توفير معلومات عن طرق الارواء الزراعي وكميات المياه المتوفرة للزراعة للمناطق المرشحة للاستثمار.

إلى ذلك قال الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ان اكثر من ٦٠٠ جهة عالمية بين شركة ورجل اعمال شاركوا في المؤتمر الخاص بالاستثمار في العراق الذي اقيم في العاصمة البريطانية.واضاف الاعرجي ان الشركات العالمية ابدت رغبتها في دخول السوق العراقية والاستثمار في قطاعات مختلفة، الا ان ابرزها هي الاسكان والصناعة والنقل.لافتا إلى ان الوفد العراقي لمس جدية الشركات في الاستثمار على عكس السنوات السابقة. وبين ان الشركات اصبحت مقتنعة بان العراق مقبل على مرحلة من التغيير الاقتصادي. وأعلن الاعرجي عن تشكيل غرفة عمليات خاصة في الهيئة برئاسته لمتابعة النتائج المتحققة وامكانية الاستفادة من اللقاءات والعروض التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر

القطاع الصناعي يواصل تصدره جلسات التداول للبورصة

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الثلاثاء الماضي وهي اول جلسة تداول يدوي لشهر ايار الجاري تداول اسهم (٣٧) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٣٥٩) مليون سهم بقيمة تجاوزت مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٨٢) عقد تداول. و تميز قطاع الصناعة في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٥٦,٧٪) وحقق قطاع الفنادق اعلى نسبة من حيث حجم التداول بنسبة (٣٩٪) وجاء قطاع المصارف ثانيا" من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٢٨,٧٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيا من حيث حجم التداول بنسبة (٣٦,٨٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات على نسب التداول المتبقية. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعات الاستثمار بنسبة (٠,١٨٠٪)و الخدمات بنسبة (٠,٠٢٢٪) والصناعة بنسبة (٠,٩٨٢٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات التأمين والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة. وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,٠٢٦٪) والفنادق بنسبة (٤,٦٦٠٪). وبهذة الموشرات انخفاض مؤشر السوق العام بنسبة (٣,٢٥٩٪) عندما اقفل على (٢٧١,٩٤٤) نقطة. اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ عقدا واحدا" على اسهم شركات قطاعات الاستثمار والصناعة والفنادق والزراعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (١٧) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٣٧) مليون دينار والشركات هي : الخير للاستثمار المالي والبيرة الشرقية وبغداد الغازية والصناعات الكيمياوية والصناعات الالكترونية و الكندي للقاحات و المعدنية والدراجات و فندق أشور وا الثرار الزراعية ومن اصل (٩١) شركة مدرجة في السوق (٥) شركات منها مدرجة في التداول الالكتروني و(٨٦) شركة مدرجة في التداول اليدوي جرى تداول اسهم (٣٧) شركة، ارتفعت معدلات اسعار اسهم (١٨) شركة منها وانخفضت معدلات اسعار اسهم (٨) شركات وحافظت (١١) شركة على نفس معدلاتها السابقة وشركتا التمور العراقية ومصرف البصرة متوقفان عن التداول بقرار من هيئة الاوراق المالية العراقية لعدم التزامهما بمعايير الافصاح، وشركة العاب الرصافة متوقفة بقرار من مجلس محافظي السوق

إنشاء حاجز كونكريتي لمعاجة التآكل في سد الموصل

بغداد / المدى

اعلن وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد بدء العمل في بناء جدار خرساني في أسفل أساسات «سد الموصل» من قبل احدى الشركات العالمية المتخصصة

لوضع حل جذري لمشكلة التآكل المستمر في قاعدته منذ تشييده في منتصف ثمانينيات القرن العشرين

وأوضح في تصريحات صحفية مؤخرا ان العمل يتضمن إنشاء جدار قاطع بعمق يزيد على ٢٠٠ متر في مقدّم السد بكلفة لا تتجاوز ١٠ في المئة من كلفة بناء سدّ جديد مماثل، يمنع عملية الرشح والتردّي المستمر في أسسه، يسمح بتوظيف امكاناته كاملة لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنمية الثروة السمكية واستثمار البحيرة للأغراض السياحية، ومساندة قطاعي الزراعة والصناعة.

إلى ذلك، أعرب الوزير عن مخاوف العراق من استمرار تراجع الحصص المائية الواصلة إليه من دول الجوار، في وقت يعاني ظروفاً مناخية غير ملائمة وشحاً في سقوط الإمطار، ما ادى إلى تزايد مستويات موجة الجفاف في البلاد.

وأضاف ان العراق وضع خطة طوارئ للحد من النتائج السلبية الناجمة عن الأضرار البيئية والاقتصادية التي تمخّضت عن نقص الواردات المائية لنهري دجلة والفرات، مشيراً إلى ان بلاده تعوّل كثيراً على التعاون والتنسيق مع تركيا وسورية للبحث عن حلول مرضية لتقاسم المياه المشتركة والالتزام بأسس الانتفاع المُنصف الذي يستند إلى القانون الدولي.

وكشف عن خطة وضعتها الوزارة لتحسين أداء الأنهر والمسطحات المائية التي حددت الحاجة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنوياً للوصول إلى النتائج المرجوة بالنسبة لتنظيم الموارد المائية.

واوضح ان الخطة تقتضي تأهيل السدود والقنوات المائية وإنشاء مشاريع أخرى تتعلق بوسائل خزن المياه واستثمار تساقط الثلوج خلال فصل الشتاء.

وأشار إلى ان العراق ينفّذ حالياً أكثر من ٥٠٠ مشروع بكلفة تزيد على ٥٠٠ مليون دولار، بعضها ممول من قبل جهات مانحة، يساهم إنجازها إلى حد ما في معالجة المشاكل التي يعانيها العراق نتيجة انحسار تدفق المياه في نهري دجلة والفرات.

تطور حقل الناصرية النفطي قريباً

المدى / وكالات

قال وزير النفط حسين الشهرستاني إن الفترة القادمة ستشهد إحالة عقد تطوير حقل الناصرية النفطي لأحد الشركات العالمية. واضاف الشهرستاني في تصريحات صحفية مؤخرا إن حقل الناصرية النفطي سيتم الإعلان عن إحالته لأحدى الشركات خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وكانت مصادر غير رسمية قد اشارت إلى ان شركة "نيبون أويل" اليابانية وشركة "ربسول" (REP) الإسبانية تتنافسان مع عملاق الطاقة الإيطالي " ايني" للفوز بعقد هندسة وتوريد وبناء لتطوير حقل الناصرية في محافظة ذي قار (٣٦٠ كلم جنوبي بغداد) والتي تقدر احتياطات النفط الخام الموجودة فيها بنحو ٤ مليارات برميل..

ومن جانبه توقع باولو سكاروني الرئيس التنفيذي لعملاق الطاقة (الايطالي) الايطالية ان يرسي العراق عقد تطوير حقل نفط الناصرية في شهر نيسان الماضي على شركته.

واضاف سكاروني على هامش مؤتمر للطاقة نظمته منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) عقد في اذار الماضي ان" من اولويات الشركة في الوقت الحاضر الاستثمار في مدينة الناصرية، وهي مهتمة بالحقل الذي وصفه بـ" فائق الضخامة" الذي يمكن ان يصل انتاجه إلى مليون برميل من النفط يوميا.

وتضم الناصرية حقولاً نفطية غير مستثمرة كحقل الناصرية الكبير الذي من المتوقع أن ينتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا وحقل الغراف الذي تقدر تقديرات المعنيين بالشؤون النفطية إنتاجه بـ١٣٠ ألف برميل يوميا وكذلك حقل الرافدين (أبو عمود) الذي يقدر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره بـ١١٠ آلاف برميل يوميا كما أن هناك الكثير من الحقول النفطية غير المكتشفة والقريبة من الحقول المذكورة حيث يقدر الاحتياط النفطي في المحافظة بستة مليارات برميل تقريبا.

عقود لمصارف عراقية مع شركة الفيزا كارت

بغداد / المدى

كشف وزير المالية باقر جبر الزبيدي عن توقيع عدد من المصارف عقودا مع شركة (الفيزا كارت) لغرض اعتمادها بالعمل المصرفي. وقال بيان للوزارة " ان الوزير تفقد مصرف الرافدين واوعز إلى الادارة العامة للمصرف، بتذليل العقبات كافة واختزال حلقات الروتين بما يسهم في انجاز معاملات المراجعين بالسهولة والسرعة الممكنة، مشدداً على ضرورة استخدام التقنية الحديثة واتباع الاساليب الالكترونية بما يوفر الوقت والجهد في عمل المصرف اليومي". واضاف البيان ان الوزير أمر بعدم فتح حسابات للدوائر الحكومية في الفروع الا بعد اخذ الموافقات الاصولية مسبقاً، منعاً لحالات التزوير التي قد تحصل، مشدداً على اهمية استخدام الصكوك المغنطة لتجاوز حالات التزوير التي قد تحصل في الصكوك الاعتيادية". ودعا وزير المالية بحسب البيان المواطنين إلى التبليغ عن كل الحالات السلبية التي قد يتعرضون لها خلال مراجعتهم فروع المصارف من خلال موقع الوزارة الالكتروني". واضاف:" ان الوزير اشار إلى اهمية التوسع في عمل البطاقة الموحدة في فروع المصارف اسوة بالدول الاخرى، حتى لايتحمل المواطن العراقي مخاطر حمل النقود، فضلا عن تطبيق النظام الشامل الذي أصبح يربط (١٥٥) فرعا لمصرف الرافدين حيث يستطيع المواطن أن يحرك رصيده بكل سهولة". واشار إلى:" ان الوزير حث ادارة المصرف على بذل الجهود للمساهمة بشكل فعال في حل ازمة السكن بإجراء المشاريع المشتركة مع المصرف العقاري".

وفد ياباني يبحث إمكانية الاستثمار في المثنى

بغداد / المدى

زار وفد ياباني محافظة المثنى من اجل التدارس في إمكانية الاستثمار في المحافظة.

وقال عادل داخل الياسري مدير عام هيئة الاستثمار بحسب وكالة خبر للانباء إن"الوفد تباحث مع هيئة الاستثمار السبل الكفيلة في كيفية الاستثمار وفق احتياجات المحافظة"،مضيفا"إن الشركات اليابانية لديها الرغبة الكبيرة للاستثمار في المحافظة لما تمتلكه من مقومات جذب استثماري كبيرة متمثلة بتوفر الأيدي العاملة وتوفر المواد الأولية الخام الداخلة في الصناعات التحويلية والثقيلة والخفيفة إضافة إلى ما تحتويه المحافظة من مواقع أثارية وسياحية والتي تعد من العوامل المساعدة في عملية الجذب الاستثماري السياحي".

وأكد مدير عام الهيئة "استعداد الهيئة لتقديم جميع التسهيلات الخاصة بدخول الشركات اليابانية الراغبة في الاستثمار بالمحافظة من توفير الأجواء الأمنية المستقرة وتسهيل منح إجازات الاستثمار للشركات اليابانية".من دون ذكر تفاصيل أخرى.

خطط حكومية للحد من انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات

بغداد / المدى

دعا عضو لجنة الزراعة في مجلس النواب كريم اليعقوبي الحكومة إلى تضمين اتفاقية الشراكة بين العراق وتركيا بندا بشأن تحديد حصة العراق من نهري دجلة والفرات.

وقال اليعقوبي في تصريح صحفي إن «على البرلمان أن يرفع توصية إلى الحكومة، بأن تتضمن بنود اتفاقية الشراكة مع تركيا تحديد حصة المياه من دجلة والفرات، لما لها من تأثير كبير في العراق، الذي يواجه الجفاف وشح المياه». وطالب الحكومة بـ«إشراك مفاوضين من وزارتي الزراعة والموارد المائية، لمتابعة المفاوضات مع تركيا، وإدخال التعديلات اللازمة على الاتفاقية بما ينسجم مع المصلحة الوطنية».

ويبدو أن الأزمة أصبحت لا تتعلق بشح المياه فحسب، بل هناك تقارير تتحدث عن إمكانية حصول عمليات تلوث لمياه الشرب، بسبب انحسار مناسيب نهري دجلة والفرات إلى درجة غير مسبوقة منذ عدة أعوام.

ومن جهتها حذرت وزارة البلديات والأشغال العامة من مخاطر انحسار مناسيب نهري دجلة والفرات، وظهور نسبة أملاح عالية في شط العرب، نتيجة قطع مياه الأنهر والجداول القادمة من إيران. وقال بيان للوزارة إن «حالة انخفاض المناسيب تسببت بتلوث وملوحة عالية في المياه الخام، ما استدعى بذل جهود إضافية للحد من تأثير ذلك على المواطنين».

وأضاف البيان «هناك انقطاع كامل للمياه الواردة من نهر الكارون القادم من إيران، والذي يصب في مجرى شط العرب، ما أدى إلى عدم صلاحية المياه للشرب في منطقة الفاو».

وأوضح أن «كوادر الوزارة تبذل جهودا كبيرة للحد من مخاطر التلوث، عن طريق نصب وحدات التحلية بدلا من المشاريع ومجمّعات التصفية العادية».

ودعا البيان الحكومة إلى «التدخل واحتواء الآثار السلبية لكارثة انخفاض مناسيب المياه الواردة من الدول المجاورة، وكذلك الحد من التلوث الذي يسببه رمي الفضلات، من المعامل والمستشفيات والمخلفات الزراعية في الأنهر». وناشد «مجلس النواب المبادرة إلى تخصيص مبالغ إضافية للوزارة لتلافي الكارثة، وخاصة في محافظات البصرة وميسان والمثنى وديالى وواسط»، مشيرا إلى أن «التخصيصات الحالية لا تكفي للمشاريع المحالة إلى التنفيذ عام ٢٠٠٨».

في غضون ذلك، اتخذت وزارة النفط جملة من الإجراءات التي يفترض أن تسهم في التقنين باستخدام المياه العذبة في عملية استخراج النفط.

وقال مصدر في الوزارة إن «وزير النفط حسين الشهرستاني اشترط على الشركات الاستثمارية الأجنبية الفائزة بعقود تطوير بعض الحقول النفطية، استخدام مياه البزل أو المياه الجوفية لاستخراج النفط بدلا من المياه العذبة».

من جهته أكد مدير عام الدراسات والتخطيط في وزارة النفط فياض حسن نعمة «أهمية أن ترتقي البحوث المقدمة في هذا الميدان إلى مستوى الاستخدام الأمثل للمياه في الصناعة النفطية».

وأوضح نعمة أن «وزارة النفط عقدت كثيرا من الندوات حول استخدام مصادر المياه والبدائل المقترحة، بعيدا عن الأضرار التي تلحق بالمواطن جراء النقص في مياه الشرب أو الري من نهري دجلة والفرات».

وأكد أن «الوزارة بصدد دراسة توفير البدائل عن المياه العذبة، عبر إعادة استثمار المياه المصاحبة للنفط المستخرج من الآبار، وعدم مشاركة المواطن في مياه الشرب ومياه الري».

ودعا نعمة الجامعات العراقية إلى «تحقيق مشاركة أوسع، في محاولة النهوض بواقع الصناعة الاستخراجية، وضرورة تقليل الخسائر إلى أدنى المستويات، وعلى جميع الأصعدة